

او من كاح لا يقران عليه يعني بكوفي اعلم من العول ايمان  
علم الاب فهو ما ياتي من قوله وان علمه الاب يثبوتها  
بلا وطني وكنت للزوج الرد علي الاحم و احوي بوطي  
ولشرط البكارة وثبتت بملك رد مطلق علم الاب  
ام لا والالتزوم الحرام الموقر الحرة العبد هو مطلق  
علي الاستثناء الذي قبله وهو قوله الا ان يقول عزرا  
لكنه منقطع في المعطوف اذ ليس مستثنى مما استثنى  
منه الاول كما قاله الحيزي وعندي انه ليس بمنقطع  
بل هو مستثنى مما قبله وهو خلف الطن وكذا الحرة  
العبد اذ الحرة منطوقه علي الحرة والمصدح علي  
الامة اذ ليس هنا شرط الحرة في الصورتين نعم  
ان كان الاقطاع باعتبار ان هذا من باب الضرور  
فيمتنع فلذا قال الخوافي في حله ابن عرفة قول ابن  
الحاجب تزويج الحرة والحرة العبد دون بيان عزرا  
واصح ان يشار الي ذلك البرموني بحلق المدمع  
الامة والمسلم مع التصراعية يعني انه العبد اذا تزوج  
امراة بظن الحرة فاذا هي امة او تزوجت المصراعية  
رحل انظنه حرة انما فاذا هو مسلم او تزوج المسلم  
امراة بظن مسلمة فاذا هي نصرانية فانه لا ردم  
للحرة علي صاحبها كحرم المساواة في الرق بين  
الامة والعبد والحرة بين المسلم والمصراعية  
ان يعزى يعني ان العبد اذا قال الامة انه حرة او المسلم  
اذا قال للمصراعية انه علي دينها ثم خلافة  
فللامة

فللامة ان نرد العبد والمصراعية ان نرد المسلم لانه  
عزها وقوله يعزى بالبناء للمجهول او بالبناء للفاعل  
وبنايب الفاعل علي المخروران والفاعل علي بنته البنا  
لفاعل هو الفاعل وعلي كل يثنى المخروران الجائدين  
في راجع المذموم الاربعة المشتمل عليهما فوالخلاف  
المبدمع الامة والمسلم مع المصراعية ووجه كونها  
الربعة ان قوله بحلقات العبد شامل لقوله لبا وحر  
له وكذا قوله المسلم مع المصراعية واجل للمعترض  
سنة تقدم التنبيه علي ان المعترض هو الذي له  
الوكالة الرجال الا انها لا تمتدش فاذا كان المعترض  
دوا وهو مقربا عزرا عنه ولم يتقدم منه وطى لزوجته  
احل افانه يوجله سنة لعلاجه سوا كان قديما او حديثا  
والسنة من يوم الحكم لامن يوم الرق فاذا مرت سنة  
فانه يطلق عليه جيبق واغما كان اجل سنة لتمر  
عليه المصقول الاربعة فان الدوار بما اثر في فصل  
دون فصل واذا قامت زوجة المعترض وهو مريض  
فلا يجزى له الاجل الا ان يلجئ بعينه فاذا صح صحته  
سنة تجزى الاجل فلي مرفقنا تماقلا يراذله علي  
اجله والي هذا اشار بقوله وبعد الصحة من يوم الحكم  
وان مرفقنا يبعد ان تجزى له الاجل وهو صحيح وسواء  
استغرق مرضه جميع السنة او بعضها والعبد  
نفسها يعني ان العبد المعترف الذي لم يتقدم منه  
وطى لزوجته احل وهو مقربا عزرا عنه يوجله نصف